

## واقع الإقتصاد الرقمي في الجزائر

## The reality of the digital economy in Algeria

ديب حفصة، مخبر الأسواق، التشغيل، المحاكاة والتشريع في الدول المغاربية، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

hafsadib94@gmail.com، (الجزائر)

تاريخ النشر: 2025/03/30

تاريخ القبول: 2025/03/08

تاريخ الاستلام: 2025/01/16

## ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الإقتصاد الرقمي في الجزائر، وذلك بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي. حيث تم تسليط الضوء على أهم الأبعاد الاستراتيجية لأداء الجزائر، وتناولت الدراسة أيضا أهم الركائز الأساسية التي تؤثر على هذا التحول.

توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تمتلك بنية تحتية ومعرفية كافية للإنتلاق نحو التحول الرقمي، إلا أنها تحتاج إلى تبنى خطط جريئة وحاسمة لإستكمال هذا التحول والإرتقاء إلى مصاف الدول القائدة رقميا. كلمات مفتاحية: إقتصاد رقمي، تحول رقمي، تكنولوجيا رقمية، جزائر.

تصنيفات JEL : O33، O55

## Abstract:

This study aimed to identify the reality of the digital economy in Algeria, using the descriptive analytical approach. The most important strategic dimensions of Algeria's performance were highlighted, and the study also addressed the most important basic pillars that affect this transformation. The most important strategic dimensions of Algeria's performance were highlighted, and the study also addressed the most important basic pillars that affect this transformation.

The study concluded that Algeria has enough infrastructure and knowledge to move towards digital transformation, but it needs to adopt bold and decisive plans to complete this transformation and achieve a leading position among digitally advanced nations.

**Keywords:** Digital Economy; Digital Transformation; Digital Technology; Algeria.

**Jel Classification Codes :** O33, O55

## 1. مقدمة:

الإقتصاد الرقمي هو أحد أحدث المجالات الإقتصادية التي تشهد تطورا سريعا وملحوظا. لذلك، لا يزال مفهوم العمليات الرقمية في الإقتصاد وحدودها موضوعا للنقاش بين الباحثين. يحظى هذا المجال باهتمام متزايد نظرا لدوره المحوري في تعزيز النمو الإقتصادي وإحداث تغييرات كبيرة في مختلف القطاعات، بما في ذلك الأعمال وسوق العمل ونمط حياة الأفراد. وتعد العمليات الرقمية عاملا أساسيا لدفع عجلة النمو الإقتصادي. (Novikova & Strogonova, (2020))

وعلى وجه الخصوص، لعب الإقتصاد الرقمي دورا فاعلا في الحد من الخسائر الإقتصادية وتعزيز التعافي الإقتصادي من خلال مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). حيث أثرت جائحة كورونا بشكل كبير على الإقتصاد العالمي، وذلك من خلال تأثيرها المباشر على الإنتاج وتعطيل سلسلة التوريد، مما أثر سلبا على الشركات والأسواق المالية. كما أن الإجراءات الصارمة التي إتخذها صانعو السياسات للحد من التنقل الإجتماعي أدت إلى تراجع النشاط الإقتصادي على المستوى الكلي. (Jinzhu, et al., (2022))

على غرار العديد من الدول، تأثرت الجزائر بجائحة كورونا، الأمر الذي دفعها إلى تكثيف جهودها والإهتمام المتزايد بالتحول نحو الإقتصاد الرقمي، نظرا لدوره الأساسي في تحقيق التنمية الإقتصادية. وفي هذا السياق، تسعى الحكومة الجزائرية جاهدة إلى تبنى إستراتيجيات فعالة تهدف إلى رقمنة مخلفات القطاعات الإقتصادية.

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

**ما هو واقع الإقتصاد الرقمي في الجزائر؟**

**أهمية الدراسة:** تبرز أهمية هذه الدراسة في:

- إستكشاف واقع الإقتصاد الرقمي في الجزائر.

- تقييم مساهمته الإقتصاد الرقمي في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين الأداء الإقتصادي في الجزائر.  
أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- تقييم مدى توفر الجزائر على المقومات اللازمة لتحقيق إقتصاد رقمي فعلي ومستدام.
- تحديد موقع الجزائر ضمن مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي وتحليل مستوى تقدمها في هذا المجال.

#### الدراسات السابقة:

دراسة ((Rjam, Wassel, & Saada, (2018)) هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع الإقتصاد الرقمي في الجزائر وذلك من خلال تحليل قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

دراسة ((Khenfri & Bournissa, (2018)) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتشخيص واقع وآفاق الإقتصاد الرقمي في الجزائر بالإعتماد على التقارير الصادرة عن هيئات رسمية أجنبية ومحلية. توصلت الدراسة أن القطاع الإقتصادي الجزائري لم يشهد أي تطور ملحوظ في الرقمنة، بإستثناء بعض القطاعات مثل الصحة والصناعة والخدمات التي شهدت تطورا ملحوظا في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، مما ساهم في إضافة القيمة في بعض القطاعات.

دراسة (بركان، (2023)) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق الجزائر للإقتصاد الرقمي وتقييم التحول نحو الإقتصاد الرقمي، ومدى كفاية الجهود المبذولة فيه. توصلت الدراسة إلى أن التوجه نحو الإقتصاد الرقمي حتمية لا مفر منها بحكم العولمة، وأيضا للمزايا التي يتيحها في التنمية الإقتصادية والرقابة على الأنشطة الإقتصادية، غير أن الإقتصاد الرقمي في الجزائر لم يصل مرحلة متقدمة بالنظر لحدثة الإجراءات المتخذة كوضع حيز قانون للتجارة الإلكترونية، وأيضا رقمنة السجلات التجارية التي لا تزال متواصلة إلى غاية نهاية سنة 2022.

دراسة (زبشي و عبد الله بن سلوى، (2024)) هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع الإقتصاد الرقمي في الدول العربية لسنة 2022، ودوره في تحقيق التنمية والرفاه وبناء مجتمعات ذكية بالإضافة إلى تسهيل التواصل والإندماج الإجتماعي. توصلت الدراسة إلى أن دول الخليج هي الفائزة في مؤشر الإقتصاد الرقمي وعلى رأسهم الإمارات التي تؤكد مكانتها في العالم الرقمي، بالإضافة إلى أن الدول العربية لديها ميزات تسمح لها بمواكبة التحول الرقمي نتيجة الإنتشار الواسع الذي تشهده في إستخدام الإنترنت والتطبيقات الحديثة والهواتف الذكية.

دراسة (Abdelli, (2024)) هدفت هذه الدراسة إلى فهم واقع الإقتصاد الرقمي في الجزائر، وتحليل وإبراز أهم سماته، بما في ذلك جوانب مثل التجارة الإلكترونية، والخدمات المصرفية الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، فضلا عن التحديات التي يواجهها.

## 2. الإقتصاد الرقمي

### 1.2 تعريف الإقتصاد الرقمي:

يشير الإقتصاد الرقمي إلى النظام الإقتصادي الذي يعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا الرقمية، ويتكون هذا النظام من مجموعة من العناصر الرئيسية مثل: البنية التحتية التكنولوجية، والأجهزة الإلكترونية، والبرمجيات، والشبكات. كما يتضمن الإقتصاد الرقمي الوسائل الرقمية المستخدمة في تنفيذ الأنشطة التجارية والإقتصادية مثل، التجارة الإلكترونية والمعاملات التي تنفذ بالكامل عبر الإنترنت. (لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية، (2017))

يعتمد الإقتصاد الرقمي على مفهومين رئيسيين هما "الإقتصاد" و"الرقمية". يشير هذا المصطلح إلى نمط حديث من العمليات الإقتصادية التي تستند إلى توظيف التكنولوجيا المتطورة في مجالات الإتصال والإعلام. كما يشمل الأنشطة التي تتم في البيئة الافتراضية، عبر الإنترنت.

يرتبط الإقتصاد الرقمي في تعريفه الأشمل بجميع الجوانب المرتبطة بوسائل الإعلام، تقنيات الإتصال، البرمجيات، بالإضافة إلى المنتجات والخدمات الإلكترونية. (قاسمي و ملوكي، (2018)، صفحة 31)

### 2.2 خصائص الإقتصاد الرقمي:

لا يقتصر مفهوم الإقتصاد الرقمي على عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت كما قد يعتقد البعض. ومع ذلك، يخلط بعض الإقتصاديين بينه وبين إقتصاد المعرفة، مستخدمين المصطلحين بالتبادل. في الواقع، يعتبر إقتصاد المعرفة جزءا من الإقتصاد الرقمي الذي نشأ مع تطور التجارة الإلكترونية، وتعزيز تبادل المعلومات، وتطور الحواسيب والشبكات الإلكترونية. يتمحور هذا الإقتصاد حول المعلومات ودورها المحوري في التحفيز والإدارة، كما يعتمد على توظيف تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف.

- 1- في عصر الرقمنة، أصبحت المعلومات تشكل عنصرا أساسيا في المجتمعات الحديثة. فالإقتصاد الرقمي يعتمد على الثروة الفكرية والمعرفية كمحرك رئيسي للنمو الإقتصادي. بدلا من الإعتماد على الموارد الطبيعية أو حجم القوى العاملة كما كان الحال في الماضي.
- 2- شهدت القيود والحدود الاقتصادية التقليدية تراجعاً كبيراً، مما أدى إلى إعادة تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع الحمائي، مثل ضوابط العملة، وتخفيض قيود الاستيراد، والحد من التعريفات الجمركية.
- 3- يعتمد الإقتصاد الرقمي على استثمار قدرات الأفراد في توظيف المعرفة والمعلومات لتحقيق قيمة اقتصادية. يركز هذا النموذج على المهارات الفكرية والإبداعية، مما يساهم في زيادة العائد على الإستثمار وتعزيز التنمية المستدامة.
- 4- يسمح الإقتصاد الرقمي بإدارة الأعمال والمشاريع عبر الإنترنت دون الحاجة إلى نقل الأشخاص أو الأموال أو المؤسسات.
- 5- تتطلب العقود الإلكترونية بيئة آمنة تتيح للأفراد إجراء معاملات تجارية بثقة.
- 6- يعتمد الإقتصاد الرقمي على تبادل المعلومات والترابط المباشر في مختلف قطاعات الإقتصاد.
- 7- الإقتصاد الرقمي يعتمد على إستخدام تقنيات حديثة وإبداع فكري، في حين يعتمد الإقتصاد التقليدي على إستغلال الموارد المتاحة.
- 8- المعرفة هي العامل الإنتاجي الرئيسي في الإقتصاد الرقمي، مقارنة بالإقتصاد التقليدي الذي يعتمد على العمل ورأس المال.
- 9- يميل العاملون في الإقتصاد الرقمي إلى إستخدام الرموز والبرمجيات بشكل أكبر مقارنة بالعاملين في الإقتصاد التقليدي. (AL Freijjat, (2023))

### 3.2 أهم تطبيقات الإقتصاد الرقمي

- التجارة الإلكترونية: تستخدم تقنيات المعلومات لتبادل السلع والخدمات والمعلومات بين الأفراد.
- التسويق الإلكتروني: يتم من خلال الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف التسويقية المختلفة، من خلال شبكات الإتصال المباشر ووسائل التواصل الرقمية.

الإستثمار الإلكتروني: يتمثل في إستغلال إمكانيات الشبكة والمعلومات المتاحة لمساعدة المستثمرين على إتخاذ قرارات في سوق العمل.

**4.2 متطلبات الإقتصاد الرقمي:** يعتمد نجاح التحول إلى الإقتصاد الرقمي على توفر أربعة متطلبات أساسية:

● التعليم: يعتبر التعليم حجر الأساس لإقتصاد المعرفة، حيث يساهم في تطوير رأس المال البشري القادر على إنتاج وإستخدام المعرفة. فالأفراد المتعلمون هم العمود الفقري لتحقيق التحول الرقمي.

● الإبداع والإبتكار: تعتبر الدول المتقدمة أن الإبداع والإبتكار هما السبيل للحفاظ على مكانتها في ظل التغيرات الكبيرة والمنافسة الشديدة. من خلال الإبتكار، يتم إدخال تقنيات ومنتجات جديدة تدعم التحول الرقمي وتحقيق النجاح الإقتصادي.

● النظام الإقتصادي والمؤسسي: لم يعد التكيف مع التغيرات العالمية مقتصرًا على القطاع الخاص فقط، بل يشمل أيضا مؤسسات الدولة، حيث يتطلب الأمر تطوير الأنظمة والخدمات وتحديث البنى التشريعية التي تدعم التحول الرقمي.

● البنية التحتية: يعد وجود نظام قوي لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات أمرا حيويا، حيث يعزز من سرعة وكفاءة تبادل المعلومات بين الدول ويساهم في سد الفجوات المعرفة وتبادلها وتطبيقها. (شرقي، (2021)، صفحة 59)

### 3. الإقتصاد الرقمي في الدول العربية والجزائر وفقا لمؤشر الإقتصاد الرقمي العربي

يعد مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي من أبرز المبادرات في إطار الرؤية العربية للإقتصاد الرقمي، حيث يهدف إلى تصوير الوضع الرقمي والإقتصادي في الدول العربية وتقديم رؤى وتوصيات لصانعي السياسات في المنطقة، لتحقيق نمو إقتصادي و رقمي مستدام.

في تقرير مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي لسنة 2022، تم تقييم 22 دولة عربية بناء على إستعدادها الرقمي وقدرتها على الإستفادة من الإقتصاد الرقمي. تم تقسيم التقييم إلى تسع ركائز أساسية تم عرضها في التقرير، وهي (البنية التحتية، الإبتكار، الأسواق والأعمال، الهياكل المؤسسية والحكومية، القوى العاملة،

المهارات الرقمية، خدمات الحكومات الإلكترونية، المعرفة والتكنولوجيا، الأسواق المالية، والتنمية المستدامة).

إستندت بيانات كل ركيزة إلى مجموعة من المؤشرات الدولية التي حددت الفرص والتحديات المتاحة أمام الدول العربية، ويعد هذا التقرير بمثابة خارطة طريق يمكن لكل دولة إتباعها لتحسين إستعدادها للتحول الرقمي. (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي للعام 2022م تقرير صادر عن الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي (AFDE)، (2022))

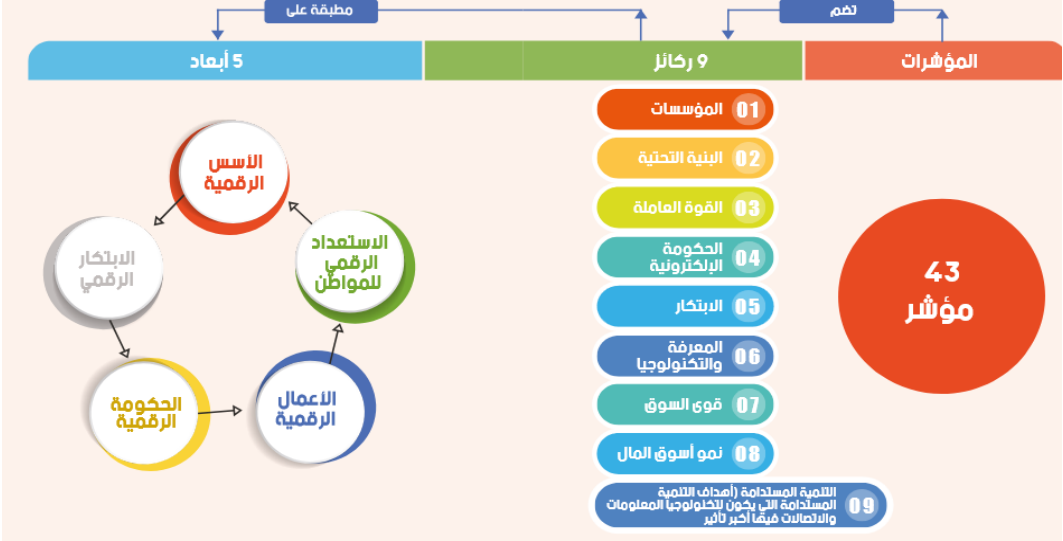
بالإضافة إلى ذلك، حدد المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي لسنة 2022 خمسة أبعاد إستراتيجية مهمة تهدف تعزيز التحول الرقمي في الدول العربية، وهي كما يلي:

- الأسس الرقمية: يهدف هذا البعد إلى تحسين بنية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الدول العربية بحيث تكون قادرة على مواكبة التغيرات التكنولوجية السريعة التي تشهدها الساحة العالمية.
- الإبتكار الرقمي: يركز هذا البعد على تمكين الدول العربية من مواكبة التطور التكنولوجي العالمي، من خلال توفر نظم تعليمية ومهارات تدعم الإبتكار وتواكب التوجهات الحديثة في التكنولوجيا.
- المواطن الرقمي: يسعى هذا البعد إلى تعزيز إستفادة الأفراد من إستخدام التكنولوجيا الرقمية عبر التعليم وتطوير المهارت، مما يساهم في تحسين جودة حياتهم.
- الأعمال الرقمية: يهدف هذا البعد إلى تمكين الشركات من إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بشكل أمثل، وتعزيز مشاركتها الفعالة في الإقتصاد الرقمي، من خلال توفير بيئة ملائمة تتناسب مع التغيرات التكنولوجية.
- الحكومات الإلكترونية: يهدف هذا البعد إلى تطوير حكومة رقمية تستثمر في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لخدمة المواطنين، مع تقليص تكاليف المعاملات، تحسين جودة الحياة، وتعزيز الشفافية، بالإضافة إلى توفير آليات حوكمة فعالة لضمان النفع المتبادل بين الأفراد، الشركات والحكومات. (مجلس الوحدة الإقتصادية العربية، (2020)، الصفحات 29-30)

تشكل هذه الأبعاد الإستراتيجية الخمسة الأسس الرئيسية التي يعتمد عليها الإقتصاد الرقمي، وهي بمثابة الدعائم الأساسية التي يجب أن تقوم عليها المنظومات الحكومية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والشاملة، وتطوير قدرات الإستجابة لإحتياجات ومطالب المواطنين والإهتمام والتفاعل المستمر معهم ومع

ما يهمهم، من أجل تعزيز مسيرة التحول والمستقبل الرقمي في الدول العربية. (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022، (2022)، صفحة 47)

الشكل 1: الأبعاد الإستراتيجية والمؤشرات الأساسية للتقرير



المصدر: (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022، (2022)، صفحة 50)

ووفقا لتقرير مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي لسنة 2024، تحتل الجزائر المرتبة 12 من بين 22 دولة عربية شملها التقرير. يصنف التقرير الدول العربية إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

01. **الدول القائدة والجاذبة للإستثمار الدولي:** تضم هذه المجموعة الدول الرائدة في مجال

الإقتصاد الرقمي، وتشمل الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، البحرين، عمان، قطر والكويت.

02. **الدول الواعدة رقميا:** تضم هذه المجموعة الدول التي تظهر تقدما ملحوظا في التحول

الرقمي، وتشمل الأردن، مصر، لبنان، المغرب، تونس والجزائر.

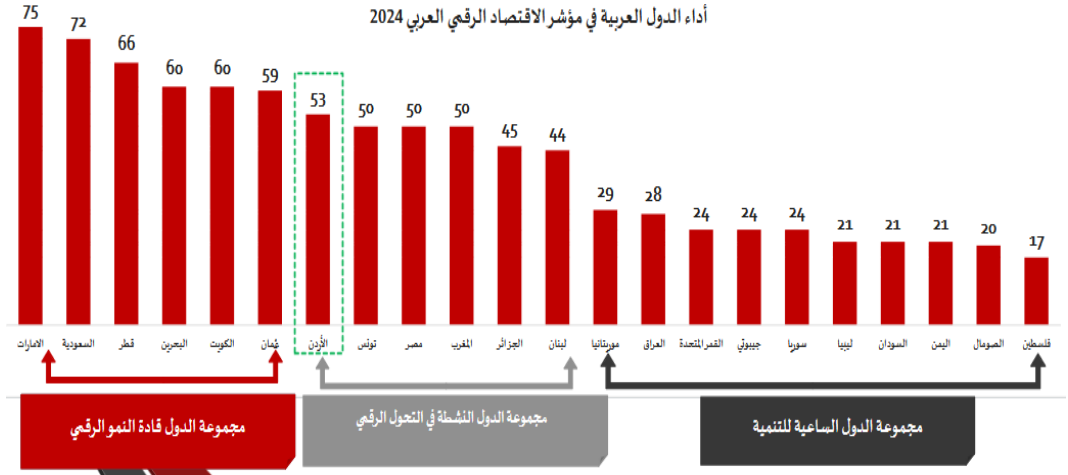
03. **الدول الساعية للتطوير الرقمي:** تتضمن العراق، سوريا، موريتانيا، اليمن، السودان،

جيبوتي، فلسطين، جزر القمر، ليبيا، الصومال. (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، (2024)،

صفحة 03)

## الشكل 2: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الإقتصاد الرقمي لسنة 2024

أداء الدول العربية في مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2024



المصدر: (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، (2024)، صفحة 04)

من خلال الشكل أعلاه، يتبين أن الإمارات العربية المتحدة تحتل المرتبة الأولى في مجموعة الدول القائدة والجاذبة للإستثمار الدولي من حيث الأداء برصيد 75 نقطة، بفارق 3 نقاط عن السعودية التي احتلت المرتبة الثانية. أما في المجموعة الثانية التي تضم الدول النشطة في التحول الرقمي، فقد تصدرت الأردن، حيث احتلت المرتبة الأولى بين دول هذه المجموعة والتي تشمل مصر، لبنان، المغرب، تونس، الجزائر.

يشير هذا التصنيفات إلى أن الجزائر تقع ضمن المجموعة الثانية، مما يعكس أنها تمتلك بنية تحتية ومعرفية كافية للإطلاق نحو التحول الرقمي. ومع ذلك، يتعين عليها تبني خطط وإستراتيجيات جريئة لتعزيز هذا التحول، لتصل إلى مستوى الدول الرائدة رقمياً.

بالإضافة إلى ذلك، أشار تقرير مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي لسنة 2022 إلى أن الجزائر حققت نتائج لا تقل عن 50 نقطة، مما يضعها في مرتبة متقدمة نسبياً مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى. (سحنون، (2022))

الجدول 1: الأبعاد الاستراتيجية لأداء الجزائر موزعة وفق المحاور

| الترتيب | القيمة | المحاور                                | البعد         |
|---------|--------|--|---------------|
| 11      | 28.7   | المحور المؤسسي                         | الأسس الرقمية |
| 8       | 51     | البنية التحتية                         |               |
| 12      | 17.4   | الإبتكار                               | بعد الإبتكار  |
| 12      | 60.4   | الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل) |               |

|    |      |  |                     |
|----|------|--|---------------------|
| 12 | 33.0 | تطور السوق                                   |                     |
| 11 | 56.1 | الحكومة الإلكترونية                          | الحكومة الإلكترونية |
| 12 | 33.0 | تطور السوق                                   | الأعمال الرقمية     |
| 11 | 19.5 | نمو السوق المالية                            |                     |
| 6  | 46   | القوى العاملة                                | المواطن الرقمي      |
| 8  | 53   | البنية التحتية                               |                     |
| 4  | 72.1 | التنمية المستدامة بعد متقاطع مع كافة الأبعاد |                     |
| 12 | 45.5 | إجمالي قيمة المؤشر                           |                     |

المصدر: (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي 2024 صعود تطبيقات الذكاء

الإصطناعي في الإقتصاد العربي، (2024)، صفحة 320)

#### 4. الأداء الرقمي للجزائر وفق الركائز لمؤشر الإقتصاد الرقمي العربي لسنة 2024

**الركيزة الأولى - المؤسسات:** تعكس ركيزة المؤسسات الإستقرار والبيئة التنظيمية بالإضافة إلى الحكومة وحوكمة التكنولوجيا في الدولة.

تلعب الحكومات دورا محوريا في هذا المجال، حيث تتمثل مسؤوليتها الرئيسية في إنشاء إطار مؤسسي قوي يدعم ريادة الأعمال ويعزز النمو الإقتصادي، ويوطد سيادة القانون إلى جانب تحسين جودة حياة المواطنين ومستويات معيشتهم.

تعد هذه الركيزة أساسية لأنها تشكل الأساس الذي تبنى عليه التطورات الإقتصادية والرقمية الأخرى. فالمؤسسات القوية تساهم في خلق بيئة مواتية للأعمال والإبتكار، كما تضمن أن تكون فوائد التقدم التكنولوجي شاملة ومستدامة. ووفقا لهذه الركيزة إحتلت الجزائر المرتبة 11 بقيمة 28.7 كما يوضحه الجدول. (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي 2024 صعود تطبيقات الذكاء

الإصطناعي في الإقتصاد العربي، (2024)، صفحة 140)

#### الجدول 2: الركيزة الأولى - المؤسسات وفق مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي لسنة 2024

| الركيزة الأولى | المؤسسات          | قيمة المؤشر |
|----------------|-------------------|-------------|
| 1.1            | البيئة السياسية   | 24.54       |
| 1.2            | البيئة التنظيمية  | 21.70       |
| 1.3            | حوكمة التكنولوجيا | 39.91       |
| إجمالي الركيزة |                   | 28.7        |

المصدر: (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي 2024 صعود تطبيقات الذكاء الإصطناعي في الإقتصاد العربي، (2024)، صفحة 321)

### الركيزة الثانية – البنية التحتية:

تمثل هذه الركيزة البنية التحتية المادية المتعلقة بقطاعات النقل، والإتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات اللوجستية، وشبكات تكنولوجيا المعلومات في الدولة. يعد وجود شبكة إتصالات قوية عاملا رئيسا في تمكين الوصول إلى الأسواق والسلع والخدمات، مما يساهم في العمليات التي كانت تعد في السابق صعبة المنال. (الرؤية العربية للإقتصاد الرقمي، (2022)، صفحة 132)

وتشمل هذه الركيزة جوانب أساسية مثل إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وجودتها، بالإضافة إلى شمولية التكنولوجيا لضمان وصولها إلى مختلف شرائح المجتمع. كما تتضمن كفاءة الأنظمة اللوجيستية التي تعد عنصرا ضروريا لتسهيل التقدم الرقمي. (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2024 ، (2024)، صفحة 147)

### الجدول 3: الركيزة الثانية – البنية التحتية وفق مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي لسنة 2024

| الركيزة الثانية | البنية التحتية                            | قيمة المؤشر |
|-----------------|---|-------------|
| 2.1             | الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والإتصالات | 72.20       |
| 2.2             | إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات    | 66.70       |
| 2.3             | الشمول التكنولوجي                         | 47.11       |
| 2.4             | الأداء اللوجستي                           | 18.20       |
| إجمالي الركيزة  |   | 51.05       |

المصدر: (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي 2024 صعود تطبيقات الذكاء الإصطناعي في الإقتصاد العربي، (2024)، صفحة 321)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر إحتلت المرتبة 8 بقيمة 51.05 وفق هذه الركيزة.

### الركيزة الثالثة – القوى العاملة: تمثل ركيزة القوى العاملة عنصرا حيويا في مؤشر الإقتصاد الرقمي

للدول العربية، مما يؤكد أهمية رأس المال البشري كقوة دافعة للإبتكار الإقتصادي والرقمي. تتضمن هذه الركيزة تقييم عوامل متعددة، مثل جودة التعليم، وتنوع المهارات بين أفراد القوى العاملة، وإنتشار الإبداع والقدرة على التكيف، وكلها عناصر أساسية لتطوير المنظومة الإيكولوجية للإقتصاد الرقمي.

ولقياس هذه الركيزة تستخدم مجموعة من المؤشرات من بينها، النسبة المئوية من الناتج المحلي

الإجمالي المخصصة للتعليم، ونسبة العاملين في الوظائف التي تتطلب مهارات عالية، ومدى إنتشار مهارات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام التعليمي. توفر هذه المؤشرات رؤى عميقة حول إلتزام الدولة بنمية رأس المال البشري، بما يمكنها من التكيف مع متطلبات الأسواق العالمية والتفوق في إقتصاد يعتمد على التكنولوجيا. (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي 2024 صعود تطبيقات الذكاء الإصطناعي في الإقتصاد العربي، (2024)، صفحة 154)

ومن خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تحتل المرتبة 6 بقيمة 27.39 وفق هذه الركيبة.

الجدول 4: الركيبة الثالثة – القوى العاملة وفق مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي لسنة 2024

| الركيبة الثالثة | القوى العاملة   | قيمة المؤشر |
|-----------------|---|-------------|
| 3.1             | الإفناق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) | 0.95        |
| 3.2             | العمالة كثيفة المعرفة (%)                               | 24.60       |
| 3.3             | مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام التعليم   | 56.62       |
| إجمالي الركيبة  |   | 27.39       |

المصدر: (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي 2024 صعود تطبيقات الذكاء الإصطناعي في الإقتصاد العربي، (2024)، صفحة 322)

**الركيبة الرابعة – الحكومة الإلكترونية:** تمثل الحكومة الرقمية معيارا مهما لقياس مدى إستعداد المؤسسات الحكومية وقدرتها على تبني وإستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة، مع التركيز على جعل الأفراد محورا رئيسيا للتنمية. يعتمد نجاح عملية التحول الرقمي على تحقيق التكامل والتعاون الكامل بين الحكومة وشركات القطاع الخاص والمجتمع المدني. (الرؤية العربية للإقتصاد الرقمي، (2022)، صفحة 137) تشمل هذه الركيبة ثلاثة مؤشرات رئيسية:

- تطور الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت.
- البنية التحتية الأساسية للاتصالات.
- رأس المال البشري اللازم لدعم الحكومة الرقمية. (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي 2024 صعود تطبيقات الذكاء الإصطناعي في الإقتصاد العربي، (2024)، صفحة 161)

ومن خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تحتل المرتبة 11 بقيمة 56.11% وفق هذه الركيبة.

الجدول 5: الركيزة الرابعة - الحكومة الإلكترونية وفق مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي لسنة 2024

| الركيزة الرابعة | الحكومة الإلكترونية           | قيمة المؤشر |
|-----------------|-------------------------------|-------------|
| 4.1             | الخدمات الحكومية عبر الإنترنت | 61.33       |
| 4.2             | البنية التحتية للإتصالات      | 37.43       |
| 4.3             | مكون رأس المال البشري         | 69.56       |
| إجمالي الركيزة  |                               | 56.11       |

المصدر: (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي 2024 صعود تطبيقات الذكاء الإصطناعي في الإقتصاد العربي، (2024)، صفحة 322)

**الركيزة الخامسة - الابتكار:** يعد الابتكار عنصراً جوهرياً في مؤشر الإقتصاد الرقمي للدول العربية، إذ يقيس قدرة الدول على تعزيز بيئة داعمة للإبداع والتقدم التكنولوجي. يتم تقييم النظم البيئية للإبتكار، والتي تعد أساسية للتحويل الرقمي، من خلال عدة مؤشرات منها إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وحصصة البحث والتطوير الممول من القطاع الخاص، والتعاون بين الجامعات والصناعة، وتأثير المعرفة وإستيعابها.

حققت الإمارات والسعودية تقدماً ملحوظاً في مجال الإبتكار، متفوقين على ماليزيا بفارق 20 نقطة وإقتربتا من مستوى أداء سنغافورة، التي تعتبر نموذجاً عالمياً رائداً في هذا المجال. يعكس هذا التقدم إلتزام هذه الدول بالبحث والتطوير. ومع ذلك، يظهر تباين كبير بين الدول العربية، حيث يصل الفارق إلى حوالي 50 نقطة بين الدول الأكثر إبتكاراً والأقل أداءً، مما يعكس إختلافات ملحوظة في الإستثمار في الإبتكار ودعمه. بلغ متوسط درجة الأداء في الدوا العربية 22 نقطة، وهو أقل بـ 31 نقطة من المتوسط المرجعي البالغ 53 نقطة. تكشف هذه الفجوة عن الحاجة الملحة لتحسين القدرات الإبتكارية في العديد من الدول العربية لمواكبة المعايير الدولية. وفي هذا السياق، جاءت الجزائر في المرتبة 12 بقيمة 17.38 وفقاً لهذا المؤشر. (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي 2024 صعود تطبيقات الذكاء الإصطناعي في الإقتصاد العربي، (2024)، صفحة 167)

الجدول 6: الركيزة الخامسة – الابتكار وفق مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي لسنة 2024

| الركيزة الخامسة | الابتكار  | قيمة المؤشر |
|-----------------|---|-------------|
| 5.1             | نسبة إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير بتمويل من قطاع الأعمال | 8.30        |
| 5.2             | التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير          | 28.90       |
| 5.3             | تأثير المعرفة   | 11.90       |
| 5.4             | إستيعاب المعرفة   | 20.40       |
| إجمالي الركيزة  |   | 17.38       |

المصدر: (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي 2024 صعود تطبيقات الذكاء الإصطناعي في الإقتصاد العربي، (2024)، صفحة 323)

الركيزة السادسة – الجاهزية التكنولوجية وتقنيات المستقبل (المعرفة والتكنولوجيا سابقا):

تعكس هذه الركيزة قدرة الدول على إستغلال التقنيات الحالية، إلى جانب إستعدادها لمواكبة الإبتكارات المستقبلية والإستثمار فيها. ولقياس الأداء في هذا المجال، يتم فحص مؤشرات مثل إعتداد التقنيات الناشئة، والإستثمار في هذه التقنيات، وصياغة الإستراتيجيات التطوعية. ووفقا لهذه الركيزة، جاءت الجزائر في المرتبة 12 محققة قيمة 60.38 مما يعكس جهودها في هذا المجال. (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي 2024 صعود تطبيقات الذكاء الإصطناعي في الإقتصاد العربي، (2024)، صفحة 173)

الجدول 7: الركيزة السادسة – الجاهزية التكنولوجية وفق مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي لسنة 2024

| الركيزة السادسة | الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل) | قيمة المؤشر |
|-----------------|--|-------------|
| 6.1             | إعتداد التقنيات الناشئة                | 47.15       |
| 6.2             | الإستثمار في التقنيات الناشئة          | 34          |
| 6.3             | إستراتيجية الذكاء الإصطناعي            | 100         |
| إجمالي الركيزة  |  | 60.38       |

المصدر: (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي 2024 صعود تطبيقات الذكاء الإصطناعي في الإقتصاد العربي، (2024)، صفحة 323)

الركيزة السابعة – تطور السوق: تعد ركيزة تطور السوق وتعقيده مؤشرا حاسما لقياس النظام

البيئي المالي للدولة وقدرتها على دعم نمو الشركات وتعزيز الإبتكار. تعكس هذه الركيزة مدى نضج وتطور الخدمات المالية والإئتمانية، والتي تعتبر أساسية في خلق بيئة عمل ملائمة للنمو الإقتصادي والإبتكار.

وتشمل المؤشرات الرئيسية لهذه الركيزة توافر تمويل بدء التشغيل وإمكانية الحصول عليه، ونسبة الإئتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتنوع الصناعات المحلية. تظهر هذه العوامل معا ديناميكيات السوق وتعقيدها المتغيرة.

ووفقا لهذه الركيزة، شهدت الدول العربية تفاوتاً ملحوظاً، مع وجود فجوة أداء تصل إلى 44 نقطة بين الدول الأكثر تطوراً والأقل أداءً. هذا التفاوت يبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول في تطوير بيئات أسواقها، في حين تواجه دول أخرى تحديات أساسية تعيق تطور الأسواق والخدمات المالية. بالإضافة إلى ذلك، حققت الجزائر وفقاً لهذه الركيزة المرتبة 12 بقيمة 30.05. (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي 2024 صعود تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإقتصاد العربي، (2024)، صفحة 179)

الجدول 8: الركيزة السابعة – تطور السوق وفق مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي لسنة 2024

| الركيزة السابعة | تطور السوق  | قيمة المؤشر |
|-----------------|---|-------------|
| 7.1             | تمويل الشركات الناشئة وسهولة الحصول عليها                 | 25.94       |
| 7.2             | الإئتمان المحلي للقطاع الخاص، % من الناتج المحلي الإجمالي | 29.70       |
| 7.3             | تنوع الصناعة المحلية                                      | 43.50       |
| إجمالي الركيزة  |   | 33.05       |

المصدر: (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي 2024 صعود تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإقتصاد العربي، (2024)، صفحة 323)

**الركيزة الثامنة – نمو الأسواق المالية:** تقدم هذه الركيزة رؤية شاملة حول مدى نجاح الدول في دمج الشمول المالي والتكنولوجيا المالية ضمن أطرها الإقتصادية. لم يعد الشمول المالي مجرد خيار سياسي، بل أصبح من المحركات الرئيسية للإبتكار الإقتصادي. تلعب التكنولوجيا المالية دوراً محورياً في إعادة تشكيل المشهد المالي للمجتمعات. ولتقييم هذه الركيزة، يتم استخدام مجموعة من المقاييس أبرزها: النسبة المئوية للسكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة ولديهم حسابات مصرفية، إنتشار حاملي بطاقات الخصم والإئتمان، نسبة الأفراد المشاركين في المعاملات المالية الرقمية، والقيمة السوقية لأسواق رأس المال المدرجة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

بلغ متوسط أداء الدول العربية في هذه الركيزة 26 نقطة، وهو أقل بكثير من متوسط الأداء المرجعي البالغ 86 نقطة، مما يكشف عن فجوة كبيرة تقدر ب 60 نقطة. يبرز هذا التباين الحاجة الملحة

لتحسين البنية التحتية المالية والتكنولوجية في الدول العربية لتعزيز المشاركة الإقتصادية. وفي هذا الإطار، حققت الجزائر المرتبة 11 ضمن هذه الركنة، وبمعدل أداء بلغ 19.46%. (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي 2024 صعود تطبيقات الذكاء الإصطناعي في الإقتصاد العربي، (2024)، صفحة 185)

الجدول 9: الركنة الثامنة - نمو الأسواق المالية وفق مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي لسنة 2024

| الركنة الثامنة | نمو الأسواق المالية   | قيمة المؤشر |
|----------------|---|-------------|
| 8.1            | التكنولوجيا المالية والشمول المالي                            | 33.89       |
| 8.1.1          | نسبة من يمتلكون حسابات بنكية من السكان (% من العمر +15)       | 44.10       |
| 8.1.2          | نسبة من يمتلكون بطاقة خصم أو إئتمان (+15%)                    | 23.82       |
| 8.1.3          | نسبة من قاموا بإجراء أو تلقي دفعة رقمية (+15% عاما)           | 33.74       |
| 8.2            | القيمة السوقية لسوق رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | 5.04        |
| إجمالي الركنة  |   | 19.46       |

المصدر: (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي 2024 صعود تطبيقات الذكاء الإصطناعي في الإقتصاد العربي، (2024)، صفحة 324)

**الركنة التاسعة - التنمية المستدامة:** تركز هذه الركنة على قياس قدرة الدول على إستخدام

التقدم التكنولوجي لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs). تشمل هذه الركنة مجموعة واسعة من الأهداف التي تهدف إلى تحسين حياة الأفراد مثل القضاء على الفقر، والحد من الجوع، تعزيز الصحة والرفاه، توفير التعليم الجيد، تعزيز فرص العمل اللائق والنمو الإقتصادي، تحفيز الإبتكار الصناعي والبنية التحتية، وتعزيز الشراكات لتحقيق هذه الأهداف. ومع ذلك، يظهر تباين كبير بين أداء الدول العربية وأداء الدول المرجعية في هذا المجال. حيث بلغ متوسط أداء الدول العربية 57 نقطة، مقارنة بالمتوسط المرجعي الذي بلغ 80 نقطة، مما يعكس فجوة قدرها 23 نقطة إذ يستدعي التركيز الإستراتيجي والعمل عليه. وفي هذا السياق، حققت الجزائر المرتبة 4 ضمن هذه الركنة، وبمعدل أداء بلغ 72.15%، مما يعكس تقدما ملحوظا في تعزيز التنمية المستدامة من خلال التقدم التكنولوجي. (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي 2024 صعود تطبيقات الذكاء الإصطناعي في الإقتصاد العربي، (2024)، صفحة 191)

الجدول 10: الركيزة التاسعة - التنمية المستدامة وفق مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي لسنة 2024

| الركيزة التاسعة | التنمية المستدامة                            | قيمة المؤشر |
|-----------------|--|-------------|
| 9.1             | الهدف 1: القضاء على الفقر                    | 97.67       |
| 9.2             | الهدف 2: القضاء على الجوع                    | 57.56       |
| 9.3             | الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية              | 77.35       |
| 9.4             | الهدف 4: التعليم الجيد                       | 70.05       |
| 9.5             | الهدف 8: العمل اللائق والنمو الإقتصادي       | 67.46       |
| 9.6             | الهدف 9: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية | 53.87       |
| 9.7             | الهدف 17: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف       | 81.06       |
| إجمالي الركيزة  |  | 72.15       |

المصدر: (الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي 2024 صعود تطبيقات الذكاء الإصطناعي في الإقتصاد العربي، (2024)، صفحة 324)

## 5. خاتمة:

أصبح الإقتصاد الرقمي ضرورة حتمية وعنصرا أساسيا لتحقيق التنمية الإقتصادية، إذ يمثل ركيزة محورية في تعزيز الإنتاجية، وتحسين القدرة التنافسية ودفع عجلة الابتكار. في ظل التحولات العالمية المتسارعة يجب على الجزائر مضاعفة جهودها وإعتماد خطط وإستراتيجيات فعالة لتعزيز الإقتصاد الرقمي، مما يساهم في تحقيق نمو إقتصادي مستدام والإرتقاء بها إلى مصاف الدول المتقدمة.

توصلت الدراسة إلى أن :

-الإقتصاد الرقمي ساهم في تقليل الخسائر الإقتصادية وتعزيز التعافي الإقتصادي، وذلك من خلال

مواجهة التداعيات الناتجة عن جائحة فيروس كورونا المستجد.

-البيئة الرقمية في الجزائر تشهد تحسنا يتماشى مع الأهداف الإستراتيجية لتنويع الإقتصاد وزيادة

الإعتماد على التكنولوجيا في مختلف القطاعات.

-أظهرت الجزائر نقاط قوة في بعض المجالات، وتحسنا في مجالات أخرى. في حين، أظهرت إلى أنها

تحتاج إلى التحسين في بعض الركائز.

-تحتل الجزائر المرتبة 12 عربيا في مجال الرقمنة، مما يعكس تقدمها وتواجدها بين الدول الواعدة رقميا.

التوصيات:

-تحسين شبكة الإنترنت وذلك من خلال زيادة سعتها وتوسيع نطاق وصولها، خاصة إلى المناطق النائية.

-تشجيع الابتكار وتطوير بيئة الأعمال الرقمية، وذلك من خلال دعم البحث العلمي والتطوير، وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الابتكارية.

-يجب على الحكومة الجزائرية وضع قوانين وتنظيمات تحكم المعاملات الرقمية، وتحمي الحقوق الفردية والجماعية.

-تعزيز الوعي القانوني لدى المواطنين والشركات حول حقوقهم وواجباتهم في البيئة الرقمية.

-دعم حملات التوعية والتثقيف المالي لتوضيح فوائد الإقتصاد الرقمي.

-توعية الأفراد والمجتمعات بفوائد الإقتصاد الرقمي مثل تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، وتقليل التكاليف.

-تقديم دورات تدريبية للأفراد والشركات لتعليمهم كيفية استخدام الأدوات الرقمية في إدارة الأموال.

## 6. قائمة المراجع:

### • المقالات:

Abdelli, R. ((2024)). Assessing the reality of the digital economy in Algeria. *Journal of Contemporary Issues in Business and Government*, Vol. 30(No. 01).

AL Freijat, S. ((2023), September 20). Digital economy. (its characteristics, advantages, applications). *published studies in international journals*. Retrieved from [https://www.researchgate.net/publication/374033853\\_Digital\\_economy\\_its\\_characteristics\\_advantages\\_applications?](https://www.researchgate.net/publication/374033853_Digital_economy_its_characteristics_advantages_applications?)

Jin Zhu, Z., Wenqi, Z., Baodong, C., Aixin, L., Yanzhuo, W., Ning, Y., & Yuan, T. ((2022), May). The impact of digital economy on the economic growth and the development strategies in the post-Covid-19 Era: evidence from Countries Along the "Belt and Road". *Frontiers in Public Health*, Volume 10. doi:<https://doi.org/10.3389/fpubh.2022.856142>

- Khenfri, K., & Bournissa, M. ((2018), ديسمبر). The Digital economy Algeria Reality and Perspective. *مجلة إقتصاد المال والأعمال*, (العدد الثاني) المجلد الثالث.
- Novikova, N., & Strogonova, E. ((2020)). Regional aspects of studying the digital economy in the system of economic growth drivers. *Journal of New Economy*, Vol. 21(Issue 2), 76-93. doi:DOI: 10.29141/2658-5081-2020-21-2-5
- Rjam, K., Wassel, K., & Saada, E. ((2018)). Digital economy in Algeria "Analytical study of the ICT sector. *Journal of Economic Growth and Entrepreneurship*, Vol.1 (No.1).
- الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي. ((2022)). مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2022 (المجلد الإصدار رقم 1.5). الإمارات العربية المتحدة: مجلس الوحدة الإقتصادية العربية بجامعة الدول العربية. تم الاسترداد من <https://arab-digital-economy.org/wp-content/uploads/2022/06/%D9%85%D9%88%D9%94%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-2022-.pdf>
- الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي. ((2024)). المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي 2024 صعود تطبيقات الذكاء الإصطناعي في الإقتصاد العربي. أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة: المركز العربي للتعليم ودراسات المستقبل.
- الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي. ((2024)). مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2024 . وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة. تم الاسترداد من [https://www.modee.gov.jo/ebv4.0/root\\_storage/ar/eb\\_list\\_page/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1\\_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A\\_%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF\\_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A\\_2024\\_\(003\).pdf](https://www.modee.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A_%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A_2024_(003).pdf)
- الرؤية العربية للإقتصاد الرقمي. ((2022)). مرحلة ما بعد كوفيد-19 وآفاق التعافي والنمو الإقتصادي العربي (المجلد الطبعة الأولى). الإمارات العربية المتحدة: الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي.
- بشير بركان. ((2023)). مقومات الإقتصاد الرقمي في الجزائر. مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 12 (العدد 01)، ص 256-277.
- شاكرا قاسمي، و أوس ملوكي. (مارس، 2018). مؤشرات جاهزية الولوج إلى الإقتصاد الرقمي قراءة تحليلية لوضعية الجزائر على ضوء مؤشر الجاهزية الوارد في التقرير الدولي. مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية (العدد الثالث)، ص 28-47.

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية. ((2020)). مؤشر الإقتصاد العربي 2020. الإمارات العربية المتحدة.  
مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي للعام 2022م تقرير صادر عن الاتحاد العربي للإقتصاد الرقمي (AFDE). (30  
نوفمبر، 2022)). تاريخ الاسترداد 12 ديسمبر، (2024)، من

<https://taoqresearch.org/%d9%85%d8%a4%d8%b4%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%82%d9%85%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a-%d9%84%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85-2022%d9%85-%d8%aa>

نوال زبشي ، و رشيدة عبد الله بن سلوى. (أبريل، 2024)). دراسة لواقع وتحديات الإقتصاد الرقمي في الدول العربية. مجلة الإقتصاد والبيئة، المجلد 07 (العدد 01)، ص 74-88.  
مجي شرقي. ((2021)). توجهات دول الخليج نحو الإقتصاد الرقمي -دراسة حالة تجارب بعض دول المنطقة.  
مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 03 (العدد 02)، ص ص 55-64.

#### • مواقع الانترنت:

سفيان سحنون. (02 جوان، 2022)). الجزائر تقترب من بناء اقتصاد رقمي. تاريخ الاسترداد 12 ديسمبر،  
(2024)،

<https://elikhbaria.dz/%D8%A7D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A>

لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية. (11-12 فبراير، 2017)). الإقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية  
في المنطقة العربية. الأمم المتحدة الاسكوا. تم الاسترداد من

<https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials>